عن دور المرأة وحقوقها

شاركت المرأة السورية في الثورة منذ اليوم الأول لها. ففي *16-3-2011* اعتقلت مجموعة من المناضلات من اعتصام يطالب بالإفراج عن المعتقلين أمام مبنى وزارة الداخلية في ساحة المرجة بالعاصمة دمشق. وتم تعنيفهم كما الرجال المعتقلين. وفيما بعد لم تتوانَ المرأة السورية عن المشاركة في كافة أشكال الثورة السلمية. باستثناء المقاومة المسلحة التي لم تبرز مشاركتها فيها. لكن بالمقابل قادت المظاهرات في قلب دمشق. وفي الكثير من المدن والقرى السورية. واعتقلت العديد من النساء السوريات المعارضات وتم تعذيبهن. كما سقطت العديد من الشهيدات السوريات خلال عمر الثورة. من ينسى أيضاً دور الفنانة فدوى سليمان في حمص مثلاً. وكيف أطلقت المثقفات المبادرات لإيصال حاجات الأطفال إلى أطفال درعا. وشاركت فنانات سوريات معارضات في كثير من التظاهرات. لاسيما في حيّ الميدان. كما يعدّ دور المرأة السورية في شؤون الإغاثة الطبية والغذائية أساسياً. ولكن ومع تصاعد موجة العنف من قبل النظام. وممارسة شبيحته وأجهزة أمنه ممارسات غير أخلاقية بحق النساء. بدأت بعض مجموعات الثوار تؤكد على ضرورة إبعاد المرأة عن ساحات المواجهة. وأن تقتصر مشاركتها على المظاهرات المحمية من قبل الثوار أو الأعمال التي لا تعرضها للاعتقال.

لكن تخوفات الثوار لم تثن المرأة عن المبادرة والانخراط. وقد غامرت مئات النساء السوريات بالذهاب إلى أخطر الأماكن. وحاولن تأمين احتياجات الأهالي المنكوبين. عدا عن دورها في الطباطة في كثير من المناطق المشتعلة.

ومع تزايد العنف أكثر تراجع دور المرأة أكثر. وهذا ترافق بالضبط مع تدمير النظام للمدن والبلدات. ولعبت المقاومة المسحلة دوراً في تحجيم دورها. سيما وأن المنشقين بأغلبتهم رافضين لدورها وكذلك المدنيين الذين تسلحوا. بحكم الوعي التقليدي من جهة والخوف من شراسة وهمجية النظام وانعدام أية ضوابط أخلاقية لديه من جهة أخرى.

يبدو لنا اليوم أنه من غير الممكن بعد عام ونصف من عمر الثورة أن نقول لقد صارت ثورة ذكورية؛ حتى لو انحسر وجود المرأة الواضح. فالمرأة لا تزال تشارك بالمظاهرات المحمية في المناطق التي تخرج في المظاهرات. وفي أعمال الإغاثة. وفي الدعم النفسي. وفي إطعام كتائب الجيش الحر وفي غيرها. دورها المميز لا يجوز تجاهله حالما يسقط النظام. ولا يجوز الاستهانة فيه. حتى في أشد لحظات الصراع ضد السلطة. كما في الوقت الراهن. فهناك حقوق للمرأة لا بد أن تكون على جدول أهداف الثورة. في أن تكون المرأة مساوية للرجل في الدستور وفي قوانين الأحوال الشخصية. وأمام كافة محاكم القضاء: هذا الهدف من المفترض بكافة قوى الثورة تأكيده. بل واشتراطه منذ الآن على الدولة القادمة.

من أجل إلغاء أي تمييز ضد المرأة

من أجل قانون أحوال شخصية لكل السوريين

نريد إسقاط النظام

ولئن برزت بعض الممارسات السلبية الفردية هنا وهناك لدى قسم من أهالي المناطق الثائرة كما أشرنا. إلا أن المشهد العام مشهد مؤازر للمرأة السورية داعم لها. وهذا يدفعنا إلى التأكيد منذ الآن على تلمس الأهداف الاجتماعية للثورة كما الاقتصادية وضرورة العلمانية للمجتمع وكفلسفة للدولة. وضرورة تشكيل دولة تستند إلى الشعب وليس الشريعة. فإن العقلانية. تقول. بضرورة خوض صراع اجتماعي وليس سياسي فقط ضد النظام الراهن. الذي كرّس بنية المجتمع المتخلفة عبر كل مؤسساته.

اليسار المنخرط في الثورة. ينطلق من مسلمة أساسية. وهي أن للمرأة حقوق متساوية مع الرجل. وقد ناضل دون هوادة من أجل هذه القضية. وسيستمر في نضاله من أجل الوصول إليها. وهذه القضية في صلب البرنامج العام له: حيث لا يمكن إشادة نظام ديمقراطي دون حقوق متساوية للجنسين. ولا يمكن إشادة نظام ديمقراطي دون مشاركة المرأة في عالم الإنتاج والعمل والاقتصاد بعامة: وبالتالي كرس وسيكرس اليسار الماركسي المنخرط بالثورة ضرورة الإقرار بحقوق المرأة. وهذا ليس منّة من أحد. وليس ضد أحد. بل هو بسبب دورها الحقيقي والفاعل بالثورة. عدا عن حقها ككائن مساوٍ ومكمل للرجل في كل شيء. وإن وجد اختلاف ما فهو ذاته القائم بين الرجال: فالتفاوت قائم بين البشر بغض النظر عن جنسهم وليس بسبب جنسهم.

اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
العدد 9 - تاريخ 15/08/2012
ائتلاف اليسار السوري

الحامل السياسي للثورة

أثبتت الثورة السورية قدرتها على التجدد والابتكار. بقدر ما أثبتت من الصمود والتضحية وإرادة الانتصار. وقد أفرزت في هذا الإطار أشكالاً ميدانية متعددة لقيادة وإدارة نشاطها من تنسيقيات ومجالس مدن وهيئات تخصصية. لعبت جميعها وما تزال. دوراً كبيراً في تنظيم مجمل نشاطات الثورة. ورغم تعرض هذه الأشكال التنظيمية لضربات متلاحقة على يد القوى الأمنية والعسكرية. إلا أنها كانت تتجدد باستمرار بفضل حيويتها ورفدها الدائم بكوادر جديدة أكثر وعياً وإصراراً على متابعة الثورة حتى إسقاط النظام.

واللافت أن الدينامية والحيوية التي أظهرتها الأشكال التنظيمية الشعبية لتسيير عملها. لم يواكبها بالفعالية ذاتها. نشاط القوى السياسية الكلاسيكية. أو الأطر الجديدة التي تشكلت إبان الثورة من ائتلافات وتيارات وتحالفات وأحزاب. فلم تستطع الارتقاء. منفردة ومجتمعة. إلى مستوى الثورة.

الثوار في سورية. وإن وضع الكثيرون منهم في فترات محددة. ثقتهم في هذا الطرف أو ذاك. بضغط من بعض وسائل الإعلام وتزايد مستوى وحجم القمع ضدهم. إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا أنه لن يمثلهم حقيقة إلا أنفسهم. وما انفكوا منذ أشهر عدة. يذمرون من المستوى الهزيل للأداء السياسي لمن يعتبرون أنفسهم "ممثلي الثورة". وهو ما يفرض جدياً. خلق الإطار السياسي الممثل للثورة.

الثورة. بكونها شعبية ووطنية. ومطالبها تتحدد بالحرية. للخلاص من النظام القديم بكليته السياسية والاقتصادية وتسعى لدولة كاملة السيادة. فإنها لا تبتغي تدمير البلاد ولا تفتيتها ولا إضعافها.

القيادة الميدانية والسياسية والعسكرية للثورة. هي مهمة اللحظة الراهنة. أمام القوى المجتمعية والسياسية الفاعلة بالثورة. وبتشكلها. سينتقل ميزان القوة في الثورة من الصراع الدولي والإقليمي. إلى داخل سورية. وسيكون بالإمكان تشكيل تلك القيادة بناء على عملية ديموقراطية واسعة. تبدأ من المجالس المحلية الداخلية. إلى المجالس على مستوى المحافظات. إلى تمثيل الشعب السوري على كامل التراب السوري: مأخوذاً بعين الاعتبار نسبة معينة لكتائب الجيش الحر.

ما لم يكن سابقاً ممكناً. صار الآن ممكناً جرّاء تحرير كثير من مناطق سورية. وصار ضرورة بسبب استمرار سياسة التدمير والعنف المنفلت للنظام. وفي ظل التكالب الدولي على سورية: الثورة تتطلب قيادة ميدانية وسياسية: اليسار المنخرط في الثورة. يسعى نحو ذلك. وهي مهمة القوى السياسية كذلك.

تضامن بلا حدود

لم يتوانَ السوريون. عن تقديم كل أشكال الدعم والإغاثة. لأهلهم المهجرين من المناطق والأحياء التي تتعرض للقصف والتدمير الوحشي على يد النظام المجرم. فلا طائفية برزت ولا حساسية دينية منعت التواصل. نعم. احتضن السوريون بعضهم بطريقة مدهشة. وكان تضامنهم بلا حدود. كل كلام عن طائفية مقيتة. هي حديث طائفيين وهم قلة. لو عرف هؤلاء. دعاة الانقسام الاهلي والطائفي والقومي. مقدار المساعدات التي قدمها السوريون غير المتضررين للمهجرين لأغلقوا على حكاية الانقسام للأبد. مرة أخرى يثبت السوريون. وهم المتنوعون ثقافياً وعقائدياً وقومياً. كم هم موحدون. وكم هم وطنيون وإنسانيون.

قضايا تهم الثورة

انخرط ائتلاف اليسار السوري في الثورة، انطلاقاً من كونها ثورة وطنية عامة تشمل جميع السوريين، وهي من أجلهم جميعاً، ثورة ضد سلطة مافيوية أحكمت قبضتها الأمنية على البلاد لعقود طويلة، وسحقت خلالها الشعب السوري حتى يتسنى لها مواصلة عملية النهب والسلب ومراكمة الثروة و"تصنيع" رجال أعمال جدد. كان ذلك هو طبيعة صراعنا مع السلطة، وكان ذلك ما دفعنا ويدفعنا باستمرار لإسقاطها. فالأمر لا يتعلق بصراع "شخصي" أو "طائفي". بل يتعلق بتأسيس نظام يحلّ مشكلات الطبقات الشعبية التي هي أساس الثورة.

على هذا الأساس توسعت الثورة بشكل مطرد، وتعددت أشكالها، حيث تدرجت وتداخلت فيها المظاهرات والإضرابات والإغاثة وأخيراً المقاومة المسلحة للمنشقين عن الجيش، والمدنيين الذين تبنوا الخيار المسلح بفعل تصاعد الخيار الأمني العسكري للنظام، وهو خياره الوحيد والحتمي بحكم طبيعته وتكوينه. لكن ثورتنا هذه، بدأت تدخلها تيارات أصولية مسلحة تجاهر في أصوليتها وتعمل على إبرازها إعلامياً. وهو معطى جديد نسبياً ربما عملت بعض أوساط المعارضة عليه منذ بداية الثورة، ولكنها فشلت طوال عام من عمر الثورة، فيما بدأت الآن تلقى رواجاً بسبب اعتماد النظام سياسة التدمير الشامل للمدن واستخدام كافة أنواع الطيران الحربي والمدفعية والمجازر المتنقلة ذات الطابع الطائفي. هذا العنف المتفلت ساهم بدفع الخطاب الأصولي وبعض المجموعات الأصولية إلى الواجهة. فهؤلاء يجدون بيئة أصيلة لهم حيثما يحلّ الخراب الشامل!. جرى ذلك بالتعاون مع شبكات الإعلام سواء تلك التابعة للثورة أو الأخرى التي تتبع الدول النفطية المرحبة بهذا الشكل من الخطابة (الجزيرة والعربية).

ولأن الوضع بات شديد التعقيد، فمن الضرورة بمكان إعادة التأكيد على مجموعة من القضايا التي لا تزال رئيسية وحاضرة بالنسبة للثورة ولكنها تتراجع بفعل تقدم الصراع:

أولاً: الثورة السورية ثورة شعبية وطنية، ومن الخطأ الكلي تحويلها إلى ثورة مسلحة ببعد طائفي مدعوم من الخارج كما تحاول أطراف معينة في المعارضة. رفضنا هذا لا يعني رفض المكون العسكري فيها، فهو أمر واقع لا يمكن لعاقل أن يتجاهله، لكن الضرورة تقتضي تكامل مكوني الثورة المسلح

> **لا يجوز بأي حال من الأحوال، تجاهل البيئة الشعبية الحاضنة لكل أشكال الثورة، فهي من أمدّ الثورة بالمظاهرات ووسعها وأعطاها الزخم المطلوب حتى أنتجت مكونها العسكري، وهي من أمدها بالعسكريين وبالإغاثة الغذائية والطبية والملاذ الآمن والسرية ولا يزال...**

والشعبي، وأن يكون المسلح في خدمة الشعبي وليس العكس. فلا يجوز بأي حال من الأحوال، تجاهل البيئة الشعبية الحاضنة لكل أشكال الثورة، فهي من أمدّ الثورة بالمظاهرات ووسعها وأعطاها الزخم المطلوب حتى أنتجت مكونها العسكري، وهي من أمدها بالعسكريين وبالإغاثة الغذائية والطبية والملاذ الآمن والسرية ولا يزال. وإن تجاهل دور هؤلاء وآرائهم ومحاولة التفرد بالثورة من قبل بعض المجموعات المغترة بسلاحها، وأخذها إلى حيث لا يريد من بدأها وساندها وحملها حتى اليوم، أي الشعب الثائر، لهو أمر بالغ الخطورة يؤدي إلى إضعاف الثورة، ويرتب على قواها السلمية والعسكرية ضرورة التصدي لمثل هذه المحاولات.

ثانياً: يتحمل النظام كامل المسؤولية عن الدمار الذي يحدث في البلاد، من تدمير للمدن وقتل وتشريد لمئات الآلاف من السوريين. فهذه سياسة منهجية يتبعها لإيقاع أكبر ضرر بالبيئة الشعبية الحاضنة للثورة وللعمل المسلح على وجه الخصوص. من هنا نوجه دعوة إلى الجيش الحر لإعادة تقييم تجربته في التمركز في المدن والأحياء، وبحث إمكانيات تغيير خططه العسكرية، أو تعميق خططه القائمة على الكر والفر، وحرب العصابات التي تخفف من الكلف البشرية والمادية للثورة وتوقع أكبر الخسائر بالعدو.

ثالثاً: لا تزال التخوفات من المستقبل القادم بعد سقوط النظام حقيقة راسخة في الأذهان. وللأسف فإن خطاب وممارسات بعض المحسوبين على الثورة تدعمها، سواء ما يتعلق بشكل النظام السياسي

تثبيت العصيان المدني

كان تثبيت العصيان المدني في العاصمة، أحد أهم الامور التي حققتها «انتفاضة دمشق». حيث انعدمت الحركة في المدينة أو كادت، لمدة أسبوع (عادت الحركة بشكل جزئي في اليومين الماضيين). خلال أسبوع لم يذهب السوريين إلى أعمالهم، وفرغت الدوائر الحكومية من الموظفين... حتى الدوائر الحكومية الهامة (الخارجية، الاذاعة والتفزيون...) واختفت مظاهر الدولة و"النظام". حدث ذلك نتيجة أعمال نوعية نفذها مقاتلو الثورة في مناطق حساسة بالعاصمة، وكذلك لكثافة المشاركة الجماهيرية بقطع الطرقات وشل الحياة في العاصمة، بالإضافة للاشتباكات العنيفة في أحياء دمشق والتي بدأت تتراجع، وهذا ما يضع الثورة أمام مهمة "تثبيت" العصيان المدني في العاصمة الدمشقية لوقت طويل. سيؤدي العصيان المدني الطويل في العاصمة إلى شل النظام وانهياره، لذلك يترتب على قوى الثورة أن تعيد محاولتها، وأن تحيي "انتفاضة دمشق" التي بدأت تنخفض فاعليتها. على الجيش الحر المشاركة الكبيرة في تأمين ذلك، عليه الخروج من الأحياء الى قلب العاصمة بعمليات نوعية مركزة على المقرات والمؤسسات الحساسة، ذلك سوف يهز النظام بداية لكنه سيشكل موجة متصاعدة ومتضخمة بسرعة كبيرة يمكن أن تغرقه، هذا أيضاً سيخفف الضغط على المناطق الشمالية وعلى حلب التي يخوض فيها الثوار معركة كبيرة جداً، لكن دمشق العاصمة هي مفتاح سقوط النظام، وإن على مقاتلي الجيش الحر وعلى قوى الثورة المختلفة أن تبذل جهوداً اكبر في العاصمة.

بالعربي الفصيح.. النظام الســـــــوري خاين

« هاش هاش وما سواش.. يا ريته ضل بهيبته" هذا المثل الشعبي هو أبلغ تعبير عن حقيقة النظام السوري اللي صرعنا على مدى أربعين سنة بشعاراته الرنانة حول المقاومة والممانعة والمواجهة، دون أن يحرر شبراً من الجولان المحتل أساساً لم يطلق رصاصة واحدة على العدو الإسرائيلي؟؟!! وبينما لم تتوقف إسرائيل عن انتهاكاتها للسيادة السورية، والتي وصلت حد تحليق طائراتها فوق القصر الرئاسي وتدميرها لما قيل عنه مفاعل نووي، اكتفى النظام بترديد مقولته المعجوجة والمملة حول الرد في الزمان والمكان المناسبين.. وعيش ياكديش ليطلع الحشيش. لكن مهلاً.. على ما يبدو فإن ساعة الحقيقة قد أزفت.. والنظام قرر الرد أخيراً.. لكن ليس على إسرائيل، بل على الشعب السوري!! فهاهو يترجم مقولة الأسد أو نحرق البلد إلى فعل حقيقي.. وهاهم البعض ممن تلطوا بصفة "حماة الديار" يدفعون لقتل الشعب وتدمير البيوت والقرى والمدن على رؤوس ساكنيها!! وهاهو النظام المانع بنجح نجاحاً باهراً في تحويل قسم من جنوده الميامين إلى لصوص وقطاع طرق!! اليوم، وبعد مرور سبعة عشر شهراً على الثورة، وبعد أن كشف النظام عن وجهه القبيح، يمكن القول إن النظام السوري، إضافة لكونه نظاماً استبدادياً ومستغلاً وفاسداً، فهو نظام استثنائي في إجرامه ودمويته ووحشيته، كما أنه يستحق عن جدارة . أن توجه له تهمة الخيانة، لأنه، وبالعربي الفصيح.. اللي بيقتل شعبه خاين.. واللي بيقصف شعبه خاين.. واللي بيسرق شعبه خاين..

زميلتي بالعمل

زميلتي بالعمل كانت تندد بالثورة، وتهزأ منها، قائلة: هدول الي بيطلعوا بالمظاهرات كلاب، حثالة، عيب والله عيب، خربوا البلد... كنت أسمع وأطنش؛ ففي أجواء العمل هناك البصاصون منتشرون بكثافة.

بعد عدة أشهر دخل جيش النظام إلى بلدتها، في اليوم التالي، بدأت تتقرب إليّ، وتتحدث لي عن أفعاله وارتكاباته، وانتقلت بعدها دفعة واحدة إلى إسقاط النظام وإعدام الرئيس، بعد قليل من الأيام، فاجئتني بأنها تريد أن تدعم الثورة.

دور القطاع العام الإنتاجي

عاشت شركات القطاع العام الإنتاجي- في بداية الثمانينيات من القرن الماضي- فترةً قصيرةً من «الازدهار». إذ اضطرت الحكومة إلى دعمها بشراء آليات إنتاج حديثة، والاعتماد على التسويق المحلي في ظل غياب التنافس مع القطاع الخاص أو المنتج الأجنبي. كما استوعبت أعداداً كبيرة من العمال من ذوي الخبرة والكفاءة، لكن حالة «الازدهار» تلك ولدت زائفة. كونها ناجمة عن اشتراكية ممسوخة كانت لخلق استقرار اجتماعي يسمح بتثبيت دعائم السلطة أكثر من كونها خيارات اشتراكية واعية وأصيلة. فلم توفّر عوامل الاستقرار المديد، إذ سرعان ما تحكمت البيروقراطية في القرارات وخطط الإنتاج، وزاد الهدر، وتفاقم الفساد والنهب في ظل غياب الرقابة الشعبية والمحاسبة القضائية المستقلة، فضلاً عن عجز تلك الشركات -بآلية عملها الرتيبة- عن منافسة المنتج الخاص في الأسواق المحلية بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/، وترافقَ كل ذلك مع تردي الأوضاع المعيشية للعمال (تدني الأجور وتأخرها)، وغياب أسباب التحفيز على العمل، خاصةً بوجود نقابات عمالية صورية تابعة، لا تقوم بدورها في دعم الطبقة العاملة والدفاع عن مطالبها، وتحسين ظروف العمل. كل ذلك جعل من هذه الشركات خاسرة، وبحكم المفلسة، وتعاني من العمالة الفائضة، والبطالة المقنعة، وجاء التقليل من حجم الخسائر على حساب الطبقة العاملة، حيث مورس الضغط والتهديد على العمال من قبل مدرائهم دون رقيب، وحُرموا من بعض تعويضاتهم، مما دفع العديد منهم إلى التقاعد المبكر، ليتقلص عدد العمال -في بعض الشركات- إلى الثلث، والذين يزيد متوسط أعمارهم عن /45/ سنة تقريباً، دون فتح آفاق عمل جديدة لجيل الشباب.

ما هي الشركات الخاصة؟

وما زاد الطين بلّة -في بعض الشركات- لجوؤها، بحجة عجزها عن إنجاز عقودها المبرمة، إلى شركات متعهدة ثانوية في القطاع الخاص ومقربة من الإدارات العامة، وأحياناً تابعة لها. كما هو الحال في الشركة العامة للإنشاءات العسكرية، ومديرها العام المرّمن «رياض شاليش» وشركاته الإنشائية الخاصة، علماً أن إمكانيات هذه الشركات ليست أفضل من الإمكانيات المتوفرة في القطاع العام من حيث الآليات المستخدمة، وسرعة التنفيذ، فضلاً عن أنها تفتقر إلى الخبرة البشرية الموجودة في القطاع العام كونها تعتمد على العمالة الرخيصة المتوفرة تحت الطلب، وليس على عقود عمل دائمة تحفظ حقوق العاملين.

إذاً، وفي هذا السياق، أتى التصريح الشهير لرئيس الوزراء السابق «ناجي العطري» الذي نعى فيه شركات القطاع العام، والتي لم يتم إلغاؤها كلياً بمرسوم أو قانون، بل تم تسخيرها لتلعب دور الوسيط لصالح بورجوازية ضيقة من المافيات الاقتصادية ذات التحالفات الوثيقة مع رجالات السلطة. كل ذلك أتى في سياق سياسة التحديث الليبرالي الجديد لحكومة العطري والدردري، حكومة حزب البعث «الاشتراكي»!.

إن مشكلة الإفقار والبطالة ليست بسبب وجود القطاع العام، وإنما بسبب ضعف دور القطاع العام ونهبه وسرقته التي استمرت عقود طويلة لصالح مافيات المال المقربة من السلطة حتى أصبحنا بحاجة إلى «إعادة تأميمه» من جديد!!. كذلك فإن القطاع العام لم يأتِ نتيجة خيارات إيديولوجية البعث «الاشتراكي»، بل كان جسراً لتجميع الثروات الخاصة وتطبيق سياسات الخصخصة والليبرلة الحديثة التي تناسب رجال الأعمال الجدد، هذه السياسات التي أفقرت الطبقات الشعبية ودفعتها إلى الثورة، حيث كانت تصب في صالح فئة بورجوازية ضيقة، تقتضي مصالحها المرتبطة بالإمبريالية العالمية، فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية وضرب المنتجات المحلية والاستثمار في القطاع الريعي وتدمير ما تبقى من قطاع منتج. إن الثورة السورية هي ضد كل هؤلاء سواء كانوا في طرف النظام أم في طرف المعارضة الجديدة المستعدة والمتأهبة لاستلام السلطة، بتوجهها الاقتصادي الليبرالي الحر والطامحة الى الإبقاء على السياسات الاقتصادية السائدة، والاكتفاء باستبدال الشخصيات المستفيدة بشخصيات أخرى لا تقل عنها سوءاً، وإبقاء الشعب السوري فقيراً مهمشاً.

يبدو الحفاظ على القطاع العام -خاصة الإنتاجي- وإعادةُ هيكلته أمراً صعباً، لكنه ممكن، أولاً عبر إسقاط النظام القائم وبناء نظام جديد يعبر عن مصالح الطبقات الشعبية التي تشكل اليوم عماد الثورة وأساس قوتها واستمرارها، وثانياً عبر أخذ العمال دورهم في ممارسة الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة عبر نقابات فعلية منظّمة ومستقلة عن السلطة، وتعيين الإدارات على مبدأ الكفاءة وليس الولاءات، وثالثاً وضع الخطط الاقتصادية وفق دراسات استراتيجية تنطلق من معطيات الواقع السوري وشكل ومستوى تطوره، ودعم البحث العلمي، ورابعاً، وقبل كل ذلك، محاسبة المسؤولين عن النهب، وسوء التخطيط.

يجب أن يكون ذلك من أولويات المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام، لأنه بضمن أن تلعب الدولة الديمقراطية المنشودة دوراً اقتصادياً في النهوض بالمجتمع، وذلك بتحسين معيشة المواطنين، واستيعاب العمالة الوافدة، وضبط القطاع الخاص، وجعله منتجاً وغير تابع للإمبريالية العالمية.

في الحديث عن تلوّنات الموالاة ومستوياتها

تبدو المحاولات التي تهجس اليوم بقسم المجتمع السوري إلى معارضة مطلقة أو موالاة مطلقة/ أبيض أو أسود، وذلك في خطاب المعارضة وخطاب النظام على السواء، أمراً غير دقيق البتة، مجحفاً وسطحي النظرة، فالسواد الصامت مثلاً ليس متماثلاً في كل مكوناته، كما أن القطاع الموسوم بالموالاة غير متماثل أيضاً، والشارع المعارض كذلك غير متماثل بهذه الصيغة، فهو ملوّن تلوّن المكونات السورية.

ثمة أنواع كثيرة للموالاة، هذا ما يقودنا إلى التعامل مع كل نوع بطريقة مختلفة، الأمر الذي قد يجعلنا ننجح في حرف موقفه أو خلخلة يقينه، وبالتالي كسبه كفاعل أو مؤيد في صفوف الثورة، أو التعامل مع صيغته «الموالية» بطرائق تناسب كنه موالاته، ففي النهاية لا يستوي الموالي/ الشبيح مع موالي برفض القتل ولديه ما يبرر موالاته موضوعياً، فاستواء النظرة إليهما يشبه موقف الطغاة من كل معارضيهم.

أسباب الخوف...

هناك قسم من الموالاة يتأتى وقوفه خلف النظام من أسباب تتعلق بالخوف، والخوف هنا ثلاث حالات: حالة خوف من الفوضى في حال سقوط النظام، ومن هنا تنمّ مماهاة الدولة ومؤسساتها بالحكومة والنظام، وحالة خوف من القادم بعد سقوط النظام، وفي معظمهم من الأقليات أو برجوازيات المدن، على مقولة «اللي بتعرفوا أحسن من اللي ما بتتعرف عليه»، وهاتان الحالتان تتطلبان جهداً مضاعفاً وحقيقياً من قبل المعارضة للإقناع بالعكس، والحالة الثالثة هي الخوف من عسف النظام وأدواته الأمنية والعسكرية، والرازحون تحت وطأة هذه الحالة لم يكسروا حاجز الخوف بعد كما في المناطق المشتعلة، وهم في معظمهم مرتبطون بالدولة إن بعمل أو غيره..

القسم الآخر من الموالاة يتكوّن لأسباب سياسية، تتعلق بعدم القناعة أو عدم الاحترام تجاه المعارضة السياسية أو رموزها، مما يجعلهم يضعون النظام في كفة والمعارضة في كفه أخرى ويرونهما متعادلين، أو أن الكفة ترجح باتجاه النظام، هذا النوع من الموالاة لا يؤمن بأن القادم هي دولة ديمقراطية وحكم قانون، ويرى أن الحكم هو حكم الأفراد فحسب، فيقلب حكم أفراد بحكم أفراد، من هنا تأتي أهمية الإقناع، بالقول والفعل للنظر إلى الثورة باعتبارها تغييراً باتجاه الديمقراطية وحكم القانون.

ثمة الموالي أيضاً لأسباب تتعلق بالمصالح الاقتصادية، وهؤلاء نوعان، نوع موالاته طبقية حيث ترتبط مصالحه بمصالح النظام أو بمصالح رجالات من النظام ولكنه غير ملوث أخلاقياً بملوثاتهم، وهذا النوع يظل موالياً حتى يتأكد من غرق قارب السلطة حينها سيقفز إلى مكان آخر وينتهي البساطة والحيوية، وهؤلاء معظمهم من البرجوازية المدينية وأصحاب رؤوس الأموال الطارئة بالجمل، ونوع ثان ارتبطت مصالحه بمصالح رجالات من النظام وتورط معهم بالكثير إلى الدرجة التي غدا متأكداً فيها بأن التخلي عن النظام، أو سقوط الأخير، لن يجعله بمنجى من المحاسبة والمساءلة، وبالتالي فهو يتشبث بالنظام تشبث الغريق بالقشة، على هدى ما يسمى: غريزة البقاء، فغياب النظام سيعني غيابه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

هناك، بالإضافة إلى الأنواع السابقة، الموالون لأسباب إيديولوجية، وهذا النوع من الموالاة يجعل البعض من المعتنقين للعقائد القومية واليسارية يرون بأن النظام السوري نظام علماني وطني داعم للمقاومة، واقف في وجه الامبريالية العالمية وربيبتها إسرائيل، أولئك الموالون لأسباب إيديولوجية نخصّ قناعاتهم بتعاطف عن قصد أو عدم قصد، عن الكثير من أفعال النظام تجهة موقفه الإيديولوجي الذي يبدو في أكثر من موضع متناقضاً مع رؤاهم، أو أنهم يكتفون بالظاهر مما يتم إعلانه ويشيحون بنظرهم عن الباطن من أفعاله، ويدخل في الصنف ذاته من هو موالٍ على قاعدة عدو صديقي عدوي، أو على قاعدة عدو عدوي صديقي!

ثمة أيضاً الموالي لأسباب طائفية، وهذا النوع من الموالاة يجعل حاملها يماهي بين الطائفة والنظام، وبالتالي يربط مصيرها بمصيره، فتتحول، أي الطائفة، إلى أداة طيعة في يده مهما غلت الأثمان التي تدفعها من أجل بقاء هذا النظام/ الحامي، هذا النوع من الموالاة خطير، والتعامل معه بعقل راجح هو أمر ضروري يخصّ فصم تلك العلاقة العقيمة والوهمية بين الاثنين لتحرير شعب بأكمله من نظام طارئ.

ثمة في النهاية نوع من الموالاة يدخل في باب موالاة العبد لولي نعمته، وهؤلاء قلة قليلة في المجتمع السوري اليوم بعد كل هذا العنف الدامي، وجرعات الكرامة التي بثّها شباب سوريا منذ سبعة عشر شهراً وحتى اليوم.

من كل ما سبق يبدو أن للمبادرات الإيجابية والفعالة من قبل شارع الثورة والثوار والمعارضة السياسية ضرورة جوهرية في التعامل مع شارع الموالاة، المتنوّع غير المتجانس، لحرف اصطفافه أو لكسبه في صفوف الثورة أو على الأقل تحويله إلى شارع محايد.

معركة حلب بين العسكرة والإرادة الدولية

ربما لا يمكن لأي عاقل أن يجادل في أن الرد العنيف والدموي للنظام السوري على المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية هو ما دفع لظهور مكون عسكري للثورة داعم ومساند للعمل الشعبي. وفي هذا السياق فإن على كل من يرفض تبرير استخدام السلاح من قبل الثوار تحت أي مسمى من المسميات وتحت أي ظرف من الظروف. أن يرفض أولاً تبرير استخدام السلاح من قبل النظام منذ اليوم الأول للثورة. وإقحام الجيش في معركة ضد أهله في المدن والأرياف الثائرة وما سببه ذلك من انشقاقات. والذي كان السبب الرئيسي والنتيجة الطبيعية لظهور المكون العسكري للثورة.

من أجل كل ذلك يصبح النقاش حول خيار العسكرة. إن كان صائباً أم لا. غير ذي معنى. فالمكون العسكري للثورة أصبح موجوداً بقوة متعاظمة من حيث التنظيم ونوعية التسليح والاحتضان الشعبي. وإن الموقف الرافض لوجود المكون المسلح هو بمثابة حالة إنكار للواقع. واعتقاد ساذج بأن إنهاء العمل المسلح سيعيد للثورة سلميتها" الصرفة" . أو أنه استسلام للنظام المجرم انطلاقاً من الموقف السلبي المهزوم القائل بأن الثورة غير قادرة على إسقاط النظام. لذلك فإن علينا الاتجاه للحوار بعيدا عن السلاح. مع العلم أن تجربة الثورة الطويلة أثبتت أن النظام السوري قابل للسقوط أكثر مما هو قابل للإصلاح. فإذا كان السقوط مستعص فالإصلاح مستحيل. ثم إن الواقع متغير وليس صورة ثابتة بدون جزئيات متبدلة متحركة. ربما نكون اليوم أمام لحظة توازن بين النظام المجرم وفعاليات وقوى الثورة (وكل ثورات العالم تمر بهذه اللحظة التي تطول أو تقصر حسب طبيعة الثورة وطبيعة النظام). لكن الواضح والمؤكد أن الثورة تتقدم باستمرار وتتوسع باستمرار. فيما يتفكك وينهتك ويضعف النظام ويدخل بأزمات جديدة دون أن يمتلك أي أفق لايقاف انحداره المستمر نحو الهاوية. الثورة تسير لكسر حالة التوازن القائمة (والتي تتغير بسرعة لصالح الثورة). ولتصبح كفتها هي الراجحة وتحظى بالانتصار.

خطورة العسكرة الكاملة

لكن الموقف المؤيد والمتفهم لظهور المكون المسلح المرتبط بالحراك الشعبي. لا يمنع قوى الثورة من أن تخشى وتحذر من العسكرة الكاملة والتامة التي تسير الثورة باتجاهها. هنالك قدر من العسكرة فرضها النظام وفرضها تطور الثورة. لكن العسكرة التامة وتحويل الثورة الشعبية المتعددة الأشكال إلى ثورة ذات شكل وحيد هو الشكل المسلح المزركش بأكبر قدر من «الأسلمة» هي إرادة إقليمية- دولية أكثر منها إرادة شعبية وتطور موضوعي في الصراع. ربما تهدف العسكرة الكلية إلى إطالة أمد الصراع أكثر منها إلى تسريع النصر كما تروج بعض قوى المعارضة. على الأقل هذا ما يرتب لها دولياً. يجري تصويرها على أنها "توازن" عسكري مطلوب وضروري. وهذا يحدث شكلياً. لكن بالمضمون يستمر النظام متفوقاً بالسلاح والتدمير والمعارك الثابتة "معارك المدن". لذلك تكون نتيجة هذه المعادلة هي تدمير وتفكيك البلد. المؤشرات الأولية لمعركة حلب تصب في هذا الاتجاه. ربما لن تحسم المعركة أبداً على المستوى العسكري. وستستمر طويلا حتى تنهتك سورية. هذا ما يراد دوليا. وإن مستوى تسليح المعارضة الهزيل وتطوره الحذر يصب في هذا الاتجاه أيضاً. حيث يتم تسليحها لتصمد لا لتنتصر!!

من غير المفهوم أن يجري التخلي عن حرب العصابات الناجعة والناجحة التي كانت تخوضها المقاومة المسلحة لدعم الحراك الشعبي وحمايته وإضعاف السلطة. فبينما كانت تقوم بالضربات الخاطفة السريعة للبشيات وحواجز النظام. متبعةً سياسة التقدم على شكل موجات وبحذر ومرونة شديدين. فإذا بها تقوم مؤخرا (في دمشق وحلب) بسياسة التقدم المتسم بشيء من المغامرة والتمركز بالأحياء الشعبية بشكل منظم ومفصود. حيث يتدفق المقاتلون من خارج هذه الأحياء عليها. بشكل "إرادوي" من بعض الأطراف. وهو ما قد يضع الثورة في موقف حرج للغاية بسبب التفوق العسكري الكبير للنظام. وضعف دور الجماهير الشعبية في مثل هذا الشكل من النضال.

هل تسمح إمكانيات الجيش الحر بخوض معارك حاسمة في مدن كبرى؟ هل يصح التقدم والتوسع اللامحدود دون اعتبار للامكانيات الذاتية للجيش الحر؟. كيف يمكن تطوير العمل المسلح مع المحافظة على أكبر تعبئة شعبية ممكنة؟ على قوى الثورة أن تجيب على هذه الأسئلة وعلى أسئلة كثيرة وإشكاليات كبيرة تواجه الثورة وتعيق تقدمها وتطورها حتى لحظة إسقاط النظام. لحظة الانتصار.

من أجل السيادة الوطنية الكاملة

نريد إسقاط النظام

القادم (دولة مدنية ديمقراطية). أو شكله الاقتصادي. أو تلك المواقف "الرخوة" في تعاطيها مع العدو الصهيوني وهي ذاتها تصدر مواقف "صلبة" منذ بداية الثورة بخصوص إيران وحزب الله. ليس من منطلق سياسي- اقتصادي وإنما من منطلق طائفي. بالإضافة إلى قضية خطيرة دفع إليها النظام وبعض القوى الطائفية في المعارضة. وهي القتل الطائفي والخطف مع طلب الفدية وسرقة المنازل وغيرها من الممارسات التي أساءت للثورة كثيراً. لذلك فإننا نثمن البيانات التي أعلنت عنها قطاعات من الجيش الحر مؤخراً. والمتعلقة بوثيقة عهد وسلوكيات للمقاتل وتنظيم للعمل العسكري. وهي بيانات جيدة ومفيدة. ويبدو أنها صدرت بفعل الضغط الشعبي والمتابعة الحقوقية والثقافية والسياسية لتلك الأفعال. ولذلك يجب إنهاء هذه القضية. وتقديم بيانات توضيحية. عن أية حالات مشابهة في حال حدوثها. والتبرؤ منها ومعاقبة المسوؤليين عن كل أفعال طائفية أو عنفية ضد المواطنين المدنيين. أو ضد الأمنيين والعسكريين البسطاء ما لم يكونوا في ساحات المعارك.

رابعاً: يقع على عاتق قوى الثورة. تعميق النزعة الوطنية الديمقراطية في الثورة. والابتعاد عن التبعية للقوى السياسية السائدة. نظراً لفشلها الذريع في المهام الملقاة على عاتقها. بما يخص مساعدة الشعب السوري. فلا هم نجحوا في ضبط العمل العسكري ودعمه وإمداده بالمال والسلاح. ولا نجحوا في قيادة معركة دبلوماسية ضد النظام ومحاصرته. ولا نجحوا في تأمين الإغاثة الطبية والغذائية. ولا نجحوا في تخفيف الاتجاهات الأصولية الجديدة في الثورة. إذن هم فشلوا فشلاً كبيراً في التصدي لقضايا الثورة. وبالتالي أعاقوا الثورة عن الانتصار. ولأن الوضع على هذه الحال. فإن أصحاب الثورة الفعليين يقع على عاتقهم تخليص الثورة مما علق بها. وتقديم برنامج وطني يتجاوز أخطاء تلك المعارضة. ويوسع الثورة إلى المناطق التي لم تتوسع فيها.

من أجل إعادة الجيش موحداً إلى ثكناته

نريد إسقاط النظام

إننا نثمن البيانات التي أعلنت عنها قطاعات من الجيش الحر مؤخراً. والمتعلقة بوثيقة عهد وسلوكيات للمقاتل وتنظيم للعمل العسكري. وهي بيانات جيدة ومفيدة. ويبدو أنها صدرت بفعل الضغط الشعبي والمتابعة الحقوقية والثقافية والسياسية لتلك الأفعال. ولذلك يجب إنهاء هذه القضية. وتقديم بيانات توضيحية. عن أية حالات مشابهة في حال حدوثها. والتبرؤ منها ومعاقبة المسوؤليين عن كل أفعال طائفية أو عنفية ضد المواطنين المدنيين.

خامساً: ضرورة تشكيل قيادة سياسية داخلية للثورة. تتصدى لمهمات الثورة التي عجزت وتقاعست القوى الموجودة (وخصوصاً المجلس الوطني) عن التصدي لها. بالإضافة إلى دعوة كافة المناطق المحررة. إلى إقامة مؤسساتها المدنية الجديدة على أنقاض السلطة السابقة. من مجالس محلية ونقابات وجمعيات. من أجل حماية هذه المناطق وإدارة الحياة اليومية وتأمين كافة احتياجات المواطنين. وذلك بعيداً عن التجاذب السياسي أو الطائفي. أو القيام باستبعاد المواطنين على أساس ديني أو قومي أو غير ذلك. الثورة تقترب من لحظة الانتصار من دون شك. لكن الجهود التي يجب أن تبذل ما قبل لحظة الانتصار كبيرة ومضنية وهامة وستساهم في تحديد لحظة الانتصار. وفي رسم معالم النظام الجديد القادم على أنقاض نظام مجرم مهزوم. ينتظر الضربة القاضية حتى يسقط.